

الإيداع الإلكتروني: انتقال نحو المستندات الرقمية في المحاكم اليوم

The E-Filing: The Move Toward Digital Documents In the courts today

أمال بدغيو*

جامعة عباس لغرور - خنشلة

bedghiou.amel@univ-khenchela.dz

تاريخ الاستلام: 2022/08/11 تاريخ القبول: 2023/03/15 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

يشهد العالم اليوم عصرًا جديدًا يطلق عليه المعلوماتية، حيث تولد عنها ثورة تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات التي ابتكرت فرصًا جديدة مست جميع أوجه أنشطة الإنسان بما فيها قطاع العدالة، و مع التقدم التكنولوجي تتغير طريقة توفير المعلومات وتبادلها بين الأطراف المهتمة وطريقة تقديمها في قاعة المحكمة وإيصالها إلى الجمهور تخزينها وأرشفتها حيث ينبغي على الإدارة القضائية اليوم أن تستفيد من كمبيوتر له القدرة على تلقي ومعالجة وتخزين واسترجاع وتوزيع كميات كبيرة من المعلومات ودمج تكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية جنبًا إلى جنب تجعلهم أداة أساسية لإقامة العدل. وتحلل هذه الورقة ثمرات دمج تكنولوجيا الاتصال في المحاكم اليوم عملية الإيداع الإلكتروني.

كلمات مفتاحية: الإيداع، الإلكتروني، التكنولوجيا، المحاكم.

Abstract:

Today, the arena is witnessing a brand new generation known as informatics, in which the revolution of communications and statistics generation has created new possibilities that touched all elements of human activities, inclusive of the justice sector. To the Public Storage and Archiving Today's judicial management have to employ a laptop with the capacity to receive, process, store, retrieve and distribute big quantities of statistics and, in mixture with telecommunications generation, aspect via way of means of aspect lead them to an critical device for the management of justice. This paper

* المؤلف المرسل

analyzes the final results of the mixing of conversation generation with inside the courts today, the digital submitting process.

Keywords: Filing ; Electronic ; Technology ; Courts.

1- مقدمة

العالم اليوم في تغير تكنولوجي غير مسبوق في وتيرته ونطاقه وعمق تأثيره ، ومؤخرا كانت الإنترنت أعظم ثورة حديثة حققت مجتمع مفتوح ، حيث واجه العالم أزمة ضخمة وما زال يعاني حتى الآن من أضرار هذه الأزمة الفريدة من نوعها حيث مثل الوباء الفيروسي كوفيد-19 تحديات حقيقية واضحة للتشغيل الفعال والعادل للقضاء حيث أصبح الوصول عن بعد إلى المحكمة ضرورة تقع على عاتق جميع المعنيين مسؤولية ضمان استمرارها و توفير الوصول المناسب إلى العدالة حفاظا منهم على التباعد الاجتماعي الذي من شأنه أن يقلل من خطر الإصابة بالفيروس القاتل.

ولدت ثورة تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات العديد من التطبيقات التي أثرت تأثيرا كبيرا في النشاط القضائي كان أهمها ظهور تقنية الإيداع الإلكتروني التي كان لها الفضل في استمرار مرفق العدالة في تقديم خدماته للجمهور المنتفع حتى و في ظل الأزمة التي يعيشها العالم اليوم.

تعتبر عملية الإيداع الإلكتروني لمستندات داخل المحاكم اليوم حلا دائما وبديلا اختياري لإيداع المستندات الورقية ، أي لتقليل الاعتماد على باعتبار الورق الوسيلة الرئيسية لإجراءات القضائية و في النهاية تحقيق الهدف من تنفيذ الإيداع الإلكتروني بالاحتفاظ بجميع سجلات المحكمة إلكترونيا في معظم محاكم العالم .

و عليه وما سبق يمكننا أن نطرح الإشكال الرئيسي كالتالي :

إلى أي مدى يمكن لعملية الإيداع الإلكتروني للمستندات في المحاكم اليوم تجديد نظام العدالة و عصرنته ؟

مدعيه بسؤالين فرعين كالتالي :

- ماذا يقصد بعملية الإيداع الإلكتروني في مجال القضاء و العدالة ؟

- كيف شارك العالم اليوم عملية الإيداع الإلكتروني في قطاع العدالة ؟ و ماهي أهم تحديات هذه

العملية ؟

الفرضيات :

و بغية منا للإجابة على هذه التساؤلات قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

- من الممكن لعملية الإيداع الإلكتروني عصرنة العدالة من خلال تبادل المستندات الكترونيا بين الأطراف المعنية دون الحاجة للجوء إلى الورق نهائيا .
- الإيداع الإلكتروني هو تلك العملية الالكترونية بامتياز , حيث تبدأ بتبادل المستندات الكترونيا إلى إنشاء ملف للقضية إلكترونيا إلى حفظ جميع الأوراق إلكترونيا مع تعزيز أساليب الأرشيف والأمن.
- من أهم تحديات الأخذ بالإيداع الإلكتروني هو تغيير التوازن الدقيق بين مبدأ أن المحاكم يجب أن يُنظر إليها على أنها مفتوحة و علانية ويمكن الوصول إليها مع مخاوف انتهاك الخصوصية للمشاركين .

أهداف الدراسة :

تسعى دراستنا إلى توضيح مفهوم عملية الإيداع الإلكتروني للمستندات في المحاكم اليوم خاصة في ظل انه لم يحدد مفهومها ولا خصائص و أهداف هذه العملية في أية دراسة سابقة مع عرض تجارب الدول التي أخذت بهذا البرنامج و تطوره كثيرا ليخدم قطاع العدالة و يسهل عملية الوصول إليها .

و للإجابة على هذا الإشكال ارتأينا الاعتماد على خطة ثنائية تشمل مبحثين , مبحث أول تحت عنوان الإيداع الإلكتروني و مبحث ثاني بعنوان تجارب بعض الدول الرائدة في عملية الإيداع الإلكتروني و تحدياتها .

2. الإيداع الإلكتروني :

كانت الإدارة القضائية في الماضي تشرف على كل الوثائق التي يتم تبادلها أثناء عمليات التقاضي حيث كانت العملية يدوية ورقية بالكامل ، مما طرح العديد من التحديات أمام محاولات تبسيط عملية الإيداع للأطراف المهتمة ، والاستفادة مما وصلت إليه اليوم تقنيات الاتصال وتكنولوجيات الإعلام الحديثة فظهر ما يسمى بالإيداع الإلكتروني حيث تعود التجربة الأولى لإيجاد تسوية الخصومات عبر الفضاء الإلكتروني إلى عام 1996¹, و منه سنحدد مفهومه و أهم فوائد هذا النظام و مقوماته.

¹ ط د / بدغيو امال , د عرشوش سفيان , التقاضي الإلكتروني ودوره في ضمان سير مرفق العدالة خلال جائحة كوفيد19, مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية , الجلفة- الجزائر , المجلد السادس , العدد الثالث , ص 04.

1.2 مفهوم الإيداع الإلكتروني :

العنوان نتيجة لدمج ثورة تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في قطاع العدالة اليوم ظهرت الكثير من المصطلحات الحديثة المرتبطة بهم منها ما يعرف بالإيداع الإلكتروني , فمع هذا التقدم تغيرت طريقة توفير المعلومات وتبادلها بين الأطراف المهمة وتقديمها في قاعات المحاكم ، وإيصالها إلى الجمهور ، وتخزينها ، وأرشفتها .

2.2 تعريف عملية الإيداع الإلكتروني

من الناحية التاريخية تضمنت عمليات الإيداع في المحاكم حفظ ملفات الفاكس ونقل البيانات و الملفات على الأقراص المضغوطة غير انه و مؤخرًا مع ظهور و تطور الإنترنت ، تم إعادة تعريف الإيداع الإلكتروني اليوم ليعرف الإيداع الإلكتروني بأنه الخدمة الإلكترونية المستندة على الإنترنت محل الأساليب الأخرى الأقل قدرة والأقل موثوقية فعند تطبيقه بشكل صحيح يعد الإيداع الإلكتروني طريقة آمنة وموثوقة للغاية لإرسال المستندات القانونية واستلامها وإدارتها¹.

توجد تعريفات مختلفة للإيداع الإلكتروني بدءًا من الإجراء الأبسط لتقديم المستندات في المحاكم عن طريق العملية الإلكترونية إلى تطوير أنظمة أكثر تعقيدًا تتضمن مجموعة متنوعة من الوظائف الفرعية .

فيعرف الإيداع الإلكتروني على انه عملية إرسال مستند بالوسائل الإلكترونية من الأطراف المهمة إلى أمانة المحكمة مباشرة , و تسبق هذه الخطوة عملية "التسجيل الإلكتروني" فلا بد للأطراف التسجيل ووضع معلوماتهم الخاصة لدى موقع المحكمة المرجوة حتى تتعرف عليهم².

عرف الدليل الذي وضعه المركز الوطني لمحاكم الولايات (NCSC) بالتعاون مع أمانة NAFTA عملية الإيداع الإلكتروني تعريفًا أكثر شمولاً على انه : عملية إرسال المستندات وغيرها من معلومات للمحكمة من الأطراف المتنازعة او الجمهور المستفيد بواسطة وسيط إلكتروني وليس على الورق حيث يتيح التسجيل الإلكتروني للأشخاص إنجاز المزيد من أعمالهم باستخدام أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم ، وإرسال المستندات واستلامها ، ودفع رسوم التسجيل ، وإخطار الأطراف الأخرى ، وتلقي إخطارات المحكمة ، واسترداد معلومات من المحكمة لاحقاً³, فالإيداع الإلكتروني هو العملية التي تسمح بنقل المستندات إلكترونياً ، والذي يتم عادةً تقديمه كورقة ، من وإلى المحكمة وبين الأطراف كما يوفر الوصول إلى النسخ الإلكترونية من تلك المستندات.

3.2 تشكيلات عملية الإيداع الإلكتروني :

¹ Travis Olson, Esq., Marsha Edwards, and Hon. Arthur M. Monty Ahalt (ret.), A Guide to Model Rules for Electronic Filing and Service, LexisNexis File & Serve, 2003, p. 4.

² William A. Fenwick and Robert D. Brownstone, *Electronic Filing: What Is It - What Are Its Implications?*, 19 Santa Clara High Tech.L.J. 181 (2002). Available at: <http://digitalcommons.law.scu.edu/chtj/vol19/iss1/5>

³ أمانة نافتا هي منظمة فريدة تأسست في 1994 عملاً بالمادة 2002 من اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا). تدير الآليات المحددة بموجب

نافتا لحل النزاعات التجارية بين الصناعات الوطنية الكندية والمكسيكية والولايات المتحدة و / أو الحكومات في الوقت المناسب وبطريقة محايدة. وهي

تتألف من قسم كندي ومكسيكي وأمريكي تقع في عاصمة بلدهم ، أوتاوا ، ومكسيكو سيتي ، وواشنطن العاصمة.

الإيداع الإلكتروني: انتقال نحو المستندات الرقمية في المحاكم اليوم

إن عملية الإيداع الإلكتروني ليست بسيطةً مثل إرفاق مستند برسالة بريد إلكتروني حيث يشترط في الملف الإلكتروني معالجة الكلمات التي يتم إرسالها بدلاً من التنسيق الورقي ، كما يُطلب من المحامين عادةً إرسال المستندات بتنسيق معين ، ويفضل أن يقوم المحامون بتأمين مظهر المستند بحيث تتطابق الشاشة مع نسخة مطبوعة من صفحة إلى صفحة وسطر مقابل سطر، جانب آخر مهم هو أن نظام الإيداع الإلكتروني ينشئ ملفاً إلكترونياً توضع فيه المحتويات من أجل النقل الآمن للمعلومات الرقمية بين المتقاضين ، بالإضافة إلى ذلك عندما تقتضي القواعد الإجرائية يُستخدم الظرف أيضاً "للإرسال الإلكتروني للمستندات إلى طرف أو محامٍ أو ممثل" و تُعرف هذه العملية بالخدمة الإلكترونية.

يساعد الإيداع الإلكتروني المحامين في إرسال المستندات إلى المحكمة بسرعة أكبر كما أنه يستفيد من حقيقة أن هؤلاء المحامين ينشئون معظم المستندات التي يقدمونها إلى المحاكم باستخدام أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم غير انه يتم تحضير المستندات بنفس الطريقة المعمول بها سابقا ليتم إرسالها إلكترونياً¹.

يسهل التسجيل الإلكتروني نقل المعلومات ويسمح للعديد من الأفراد بالوصول في وقت واحد و من مواقع مختلفة للمستندات المودعة كما يغير الطريقة التي تتفاعل بها المحاكم مع بعضها البعض و مع المحامين ومع الجمهور، فهي تجمع بين تقنيات المحاكم الحالية والتقنيات الجديدة التي تؤدي إلى توفير التكاليف وزيادة كفاءة الإجراءات.

4.2 المتطلبات الخاصة بعملية الإيداع الإلكتروني

يعتبر الإيداع الإلكتروني ثمرة للتطبيقات المختلفة للتكنولوجيا الإعلام و الاتصال في العمل القضائي. ويمكن وصفه بأنه الانتقال من تقديم الخدمات والمعاملات المتعلقة بالتقاضي من الشكل التقليدي إلى الشكل الرقمي من خلال الاستفادة من شبكة الانترنت، وبالتكامل بين كافة الأجهزة القضائية و الأطراف المهتمة وبصياغة أخرى، فهي ترتبط بمفهوم التقاضي عن بُعد الذي يقوم على أساس تبادل مفردات ملفات الدعاوى من 2 خلال نقلها عبر البريد الإلكتروني بحيث يجري ضمها إلى الملف وإرسال إشعار إلى المتقاضي الذي أرسلها لإعلامه بما تم بشأنها ، و من خلال هذا فإنه و لتتم عملية الإيداع الإلكتروني للمستندات يجب أن تتوفر مجموعة من المتطلبات .

5.2 الأجهزة و البرامج الخاصة بعملية الإيداع الإلكتروني

* يجب أن يكون لدى المستخدم جهاز كمبيوتر شخصي يعمل بنظام التشغيل Linux أو Windows أو Macintosh .

⁴ Travis Olson, Esq., Marsha Edwards, and Hon. Arthur M. Monty Ahalt (ret.), pp05/06.

² SUPREME COURT OF OHIO ADVISORY COMMITTEE ON TECHNOLOGY AND THE COURTS (ACTC), INTEGRITY OF THE COURT RECORD SUBCOMMITTEE GOALS, available <http://www.sconet.state.oh.us/ACTC/subcommittees.asp>.

* يجب أن يتوفر مشغل الانترنت مع إمكانية الوصول إليها من خلال متصفح الويب مثل Mozilla Firefox أو Google Chrome .

* برنامج Adobe Acrobat Reader في وجود ماسح ضوئي لمسح المستندات ضوئياً و إدخالها لجهاز الكمبيوتر الخاص بالمستخدم . عندما لا يكون المستند نصياً و يجب إرفاقه بالالتماس أو الاستئناف أو الطلب أو المرافعات الأخرى ، يجب مسح المستند ضوئياً باستخدام دقة صورة 300 نقطة في البوصة وحفظها كمستند PDF.

* يتم قبول المستندات فقط بتنسيق PDF للتداول الإلكتروني من خلال برنامج Adobe Acrobat Reader لا يمكن استخدام مقاطع الصوت أو الفيديو كمستندات أي أن تنسيق PDF فقط هو الذي يدعمه برنامج الإيداع الإلكتروني كما لا يمكن إرسال مستندات التشفير أو المحمية بكلمة مرور .

كما يمكن أيضاً إنشاء مستندات PDF عن طريق مسح النسخ المطبوعة من المستندات , عند مسح المستندات الورقية ضوئياً يجب ضبط الدقة على 200 نقطة في البوصة, حالياً يبلغ الحد الأقصى لحجم المستند الذي يمكن تحميله 25 ميغابايت 1.

تقع على عاتق المستخدم مسؤولية التأكد من أن المستند الإلكتروني لا يحتوي على فيروسات أو برامج ضارة تعطل وظيفة برنامج الإيداع , كما تقع على عاتقه مسؤولية الاحتفاظ ببيانات اسم المستخدم وكلمة المرور الخاصة به في جميع الأوقات والاتصال بمكتب المساعدة في حالة حدوث أي نشاط مشبوه باستخدام حسابه.

*التوقيع الرقمي او الالكتروني ، يجب أن يتم توقيع جميع المستندات الإلكترونية المودعة باستخدام نظام الإيداع الإلكتروني رقمياً من قبل المدافع عن الأطراف المعنية أو حيث يتم تقديمها شخصياً من قبل الطرف المعني.

* يتم دفع رسوم المحكمة عن طريق المعاملات الإلكترونية أو عبر الإنترنت بواسطة بطاقات الائتمان, كما يمكن تحميل نسخة ممسوحة ضوئياً من الإيصال الذي تم الحصول عليه بعد دفع رسوم المحكمة ولا يمكن قبول الحوالات المالية 2.

6.2 أهمية الإيداع الإلكتروني

1 ELECTRONIC FILING: ASSESSING ITS FEASIBILITY FOR TRADE DISPUTES ADMINISTERED BY THE NAFTA SECRETARIAT An Analysis of the Issues Involved in the Successful Implementation of Electronic Filing, Institute for Court Management Court Executive Development Program ,Phase III Project, May 2006,pp14/15

2 ELECTRONIC FILING: ASSESSING ITS FEASIBILITY FOR TRADE DISPUTES ADMINISTERED BY THE NAFTA SECRETARIAT An Analysis of the Issues Involved in the Successful Implementation of Electronic Filing , PP 15.

إن السبب الرئيسي لتبني مشروع الإيداع الإلكتروني هو تقليل العبء الورقي بالملفات الورقية¹ ليست مرهقة فقط ولكنها متاحة فقط لشخص واحد و في كل مرة كما يجب تسليمها بالبريد أو بالبريد السريع أو باليد و هي تتطلب صيانة مستمرة ومساحة تخزين كبيرة و في النهاية الملفات الورقية تؤدي إلى الازدواجية فإن معظم المشاكل ناجمة عن وجود سجلات ورقية رسمية.

على غرار الإيداع الإلكتروني الذي يكسب المحاكم الأمان والمرونة عندما تصبح السجلات الإلكترونية هي السجل الرسمي للمحكمة حيث يمكن الاحتفاظ بنسخ مكررة من المستندات الإلكترونية بسهولة وبتكلفة زهيدة من أجل الأمن ، كما أن هناك زيادة في أمن سجلات المحكمة بسبب النسخ الاحتياطية الإلكترونية الأكثر موثوقية ، بالإضافة إلى ذلك فإن تقليل الحاجة إلى التعامل مع المستندات الورقية سيقول من عبء العمل على موظفي المحكمة ويزيد من حماية المستندات من الضياع أو التلف و بالتالي سيؤدي تقليل الورق إلى تقليل مساحة التخزين تلقائيًا فالقرص المضغوط القادر على استيعاب 180000 صفحة من النص يشغل مساحة صغيرة جدًا".

كما يسمح التنسيق الإلكتروني بنقل ملفات الحالة بشكل بسيط وسريع مما يعني التخلص من معظم التكاليف المرتبطة بالمناولة المادية للورق وتخزينه .

و مما سبق يمكننا استخلاص فوائد الإيداع الإلكتروني :

(1) الاستغناء عن الحضور الجسدي للأطراف المهمة : يلغي الإيداع الإلكتروني الحاجة للمثول فعليًا و جسديا للأطراف المعنية في المحكمة لتقديم المستندات ، وبالتالي تقليل حركة السير على الأقدام و الاكتظاظ في المحاكم خاصة في ظل جائحة COVID-19 حيث ساهم الإيداع الإلكتروني في الحفاظ على سلامة الأفراد مع استمرار قطاع العدالة في تقديم خدماته للجمهور المتفتح .

(2) الوصول الفوري للإيداع / الاسترداد: يمكن للمحامون أو المتقاضين الذين يمثلون أنفسهم تقديم الملفات الإلكترونية بشكل آمن واسترداد المستندات من المحكمة في أي مكان يتوفر فيه اتصال بالإنترنت، فالوقت المستغرق في انتظار هنا شبه منعدم .

¹ أشارت إحدى الدراسات الوطنية التي أجرتها وزارة العدل الأمريكية في عام 1999 إلى أن حوالي خمسين بالمائة من نفقات تشغيل المحكمة يمكن أن تُعزى إلى معالجة وتخزين المستندات الورقية ، للمزيد من المعلومات راجع :

(i.e., using e-filing and EDDS in litigation) in New York

(3) الخدمة المتزامنة عند الإيداع: عند الانتهاء من عملية الإيداع الإلكتروني يقوم البرنامج تلقائيًا بتفعيل وتسجيل خدمة جميع مستندات و إيداعها لأمانة المحكمة و بعدها يقوم أليا بتحديد المواعيد و تنظيم عملية تبادل المستندات للأطراف المهمة كما يقوم بعملية التبليغ .

(4) فعالية التكلفة: استخدام الملفات الإلكترونية بدلاً من الملفات الورقية التقليدية يقلل من التكلفة المرتبطة بإيداعات المحكمة ، فان إرسال المستندات بالبريد الإلكتروني للمحكمة يوفر الوقت والمال كما يقلل تكاليف التخزين المادي للوثائق و أرشفتها .

(5) صديق للبيئة: يوفر برنامج الإيداع الإلكتروني طريقة "صديقة للبيئة" لخدمة وتقديم مستندات المحكمة بدون أوراق أو اكتظاظ و ازدحام في شبك المحاكم .

(6) السجل الرقمي: ينشئ الإيداع الإلكتروني تلقائيًا سجلًا رقميًا للقضية ، مما يحسن بشكل كبير العثور على مستندات من المحكمة واسترجاعها من طرف المتقاضين الذين يمثلون أنفسهم ، كما يتمتع جميع الأطراف المعنية¹ بإمكانية الوصول المتساو إلى الملفات و في وقت واحد ، و تمتاز السجلات الرقمية كونها ليست عرضة للتدمير بالنار أو الفيضانات أو الإتلاف .

(7) زيادة الأمن و الفعالية : إن فعالية الإيداع الإلكتروني و أمنه أكبر بكثير من أمن وثائق و مستندات المحكمة المودعة على الورق، فهنا لا يتم ترك المستندات في الأماكن العامة أو في غير محلها كما يسمح للمحكمة بتتبع المستخدمين الذين وصلوا إلى الملفات.

كما يتيح نظام الإيداع الإلكتروني للمتقاضين والمحامين في المناطق الريفية سهولة الوصول لنقلو و لتحميل وثائق المحكمة الخاصة بهم بشكل ملائم وآمن ، إنه مورد قيم للمتقاضين الذين يمثلون أنفسهم والذين قد يضطرون إلى أخذ إجازة من العمل لتقديم مستنداتهم شخصيًا، كما يقبل البرنامج بطاقات الائتمان لدفع رسوم المحكمة عبر الإنترنت ويقوم بإصدار إيصال² و في الأخير ، ينشئ البرنامج جدولاً إلكترونياً يمكن استخدامه لإنشاء سجل عند الاستئناف أو إصدار حكم.

1.3 تجارب بعض الدول الرائدة في عملية الإيداع الإلكتروني و تحدياتهم

¹Electronic Case Files in the Federal Courts: A Preliminary Examination of Goals, Issues, and the Road Ahead", Discussion Draft, March 1997, p. 44.

² Electronic Case Files in the Federal Courts, p. 44.

كان عدد معتبر من المحاكم السابق في تنفيذ مشاريع الإيداع الإلكتروني و تقبل بالفعل المستندات بصيغ مختلفة عن الورق حيث استخدمت بعض المشاريع مجموعة من البريد الإلكتروني والنماذج أو المستندات الذكية لإنشاء الخدمات المحسنة التي تتمتع بها و من بين هذه الدول كل من الولايات المتحدة ، كندا ، الهند .

2.3 نماذج رائدة لعملية الإيداع الإلكتروني

أولا / الولايات المتحدة

تمت الموافقة على الإيداع الإلكتروني لأول مرة من قبل الهيئة التشريعية لنيويورك في عام 1999 كبرنامج تجريبي ، عُرف في الأصل باسم التقديم بالوسائل الإلكترونية (FBEM) وتم تفويض CAJ¹ لإنشاء ملفات إلكترونية توافقية و تمت إعادة تسمية برنامج الإيداع الإلكتروني باسم نظام الملفات الإلكترونية لمحاكم ولاية نيويورك.

في عام 2009 أعطى المجلس التشريعي سلطة CAJ الدائمة لتوسيع نطاق الإيداع الإلكتروني بالتراضي لجميع أنواع القضايا في جميع الأماكن في المحكمة العليا بالإضافة إلى توسيع نطاق الإيداع الإلكتروني التوافقي ، أذنت الهيئة التشريعية ببرنامج تجريبي إلزامي للحفاظ الإلكتروني على أساس محدود يخضع لإلغاء الاشتراك بالنسبة للمتقاضين الذين يمثلون أنفسهم والمحامين الذين يفتقرون إلى القدرات التكنولوجية اللازمة².

فرض التشريع الذي تم سنه في عام 2010 على CAJ التشاور مع كاتب المقاطعة المتأثر والحصول على موافقته والتشاور مع كاتب المقاطعة المحلي وتضمنين تعليقاتهم أو توصياتهم للإيداع الإلكتروني عند إعداد التقرير السنوي للمحاكم والهيئة التشريعية ورئيس القضاة لتقييم برنامج الإيداع الإلكتروني الإلزامي.

في عام 2011 ، قامت الهيئة التشريعية بتوسيع نطاق الإيداع الإلكتروني الإلزامي في القضايا المدنية في المحكمة العليا في مدينة نيويورك ، وأصبحت المحاكم البديلة مؤهلة للتقديم الإلزامي ، ولكنها تطلبت التشاور مع النقابة المحلية المتأثرة قبل التنفيذ ، وأصبحت المحاكم المدنية في مدينة نيويورك مؤهلة للحصول على الإيداع الإلكتروني الإلزامي ، ولكن لنوع واحد فقط من القضايا.

في عام 2012 ، أجاز المجلس التشريعي برنامجًا تجريبيًا محدود المدة يسمح لـ CAJ بإنشاء ملفات إلكترونية توافقية في محكمة الأسرة وفي الأجزاء الجنائية في المحكمة العليا ومحكمة المقاطعة.

¹(CAJ) Les Centres d'accès à la justice (CAJ) :

الوصول إلى مراكز العدالة (CAJ) : هي مكاتب تابعة لوزارة العدل وحقوق الإنسان تقدم خدمات الرعاية القانونية الأولية المجانية.

² United States Dep't of Justice v. Reporters Comm. for Freedom of the Press, 489 U.S. 749, 762, 780 (1989), available at <http://laws.findlaw.com/us/489/749.html>.

في عام 2015 ، أجازت الهيئة التشريعية استخدام الملفات الإلكترونية في أقسام الاستئناف الأربعة ووفقاً لتقدير كل دائرة قضائية ، بعد كل تعديل تشريعي أصدرت CAJ أوامر إدارية لتنفيذ الإيداع الإلكتروني الطوعي والإلزامي في مختلف المحاكم وأنواع القضايا في جميع أنحاء الدولة.¹

لقد حظي تطوير الإيداع الإلكتروني في المحاكم الفيدرالية بالولايات المتحدة بالكثير من الشناء. يجب على المرء أن يدرك أن "ملفات إدارة القضايا / القضايا الإلكترونية" (CM / ECF)² للمحاكم الفيدرالية الأمريكية ومشروعات الوصول العام إلى السجلات الإلكترونية للمحكمة (PACER) حققت نجاحات مدوية .

من المثير للاهتمام ملاحظة أنه يمكن الوصول إليها بسهولة من استخدام التقنيات - مثل PDF والبريد الإلكتروني والويب .

خلق نظام CM / ECF وهو نظام إدارة الحالة ونظام التجديد الإلكتروني من المحكمة والنقابة للتفاعل إلكترونياً عبر الإنترنت فالحماسي قادر على تقديم المستندات والمحكمة قادرة على تقديم الأوامر والآراء إلكترونياً باستخدام الإنترنت كما تتمتع الأطراف والجمهور بإمكانية الوصول الفوري إلى معلومات الحالة ووثائقها في أي وقت.

يستخدم نظام CM / ECF أجهزة كمبيوتر قياسية واتصال بالإنترنت ومتصفح ، ويقبل المستندات بتنسيق (Portable Document Format (PDF) ، يقوم المندوبون بإعداد مستند باستخدام كلمة تقليدية ثم احفظه كملف PDF.

بعد تسجيل الدخول إلى المحكمة من موقع الويب و بكلمة مرور صادرة عن المحكمة يملأ الملف عدة شاشات بملفات أساسية و المعلومات المتعلقة بالقضية والطرف والمستند الذي يتم تقديمه مرفقاً به وثيقة وتقديمها إلى المحكمة.

¹ للمزيد من التفاصيل حول التطور التشريعي لعملية الإيداع الإلكتروني يمكنكم مراجعة الدليل الذي تجدهونه تحت عنوان :

HISTORY OF FILING BY ELECTRONIC MEANS IN NEW YORK, available at New York State Bar Association's article, Report on the Progress Toward Implementing Statewide Electronic Filing in New York State Court (March 30,2012).

² CM / ECF موقع حكومي مقيد لأعمال المحاكم الرسمية فقط. حيث يتم تسجيل جميع أنشطة مشترك CM / ECF أو مستخدم هذا النظام لأي غرض ، وجميع محاولات الوصول ، ومراقبتها من قبل الأشخاص المصرح لهم من قبل القضاء الفيدرالي للاستخدام غير السليم ، وحماية أمن النظام ، وأداء الصيانة والإدارة المناسبة من قبل القضاء من أنظمتها. من خلال الاشتراك في CM / ECF يوافق المستخدمون صراحة على مراقبة النظام والوصول الرسمي إلى البيانات التي تمت مراجعتها وإنشاءها على النظام. إذا تم اكتشاف دليل على نشاط غير قانوني بما في ذلك محاولات الوصول غير المصرح بها يتم إبلاغ مسؤولي إنفاذ القانون بذلك.

بعد ذلك تتلقى الأطراف الأخرى في القضية إشعارًا بالبريد الإلكتروني بالإيداع تلقائيًا عند تجميع نتائج المسح و يمكن للمستخدمين الوصول إلى مرفقات PDF من خلال ارتباط تشعبي يظهر بامتداد¹.

ثانيا / كندا

كانت مقاطعة أونتاريو واحدة من أولى المقاطعات الكندية التي غطست أصابع قدمها لتكنولوجيا فبدأت في تجريب النظام في سبتمبر 1997 كجزء من مبادرة أوسع تعرف باسم مشروع العدالة المتكاملة.

أتاحت أونتاريو النماذج والقوالب للمحامين لتنزيلها واستخدامها كأساس لتقديمها يمكن تقديم هذه النماذج من خلال البريد الإلكتروني بالإضافة إلى اهتمامات مشروع أونتاريو في دعم أنواعًا متعددة من النماذج والقوالب (مثل WordPerfect و Microsoft Word وما إلى ذلك).

ومع الكميات العديدة من الإيداعات نصحت المحاكم بتقييد عددها إلى تنسيق واحد فقط يتوافق مع النص الأصلي².

في كندا تضمن مشروع آخر حوالي 40 منظمة أو نحو ذلك انضمت إلى اللجنة الاستشارية لمشروع EFileing ، وهي مبادرة اتحادية تم إنشاؤها لتبسيط تبادل المعلومات بين العديد من أصحاب المصلحة وكان الغرض منها وضع معايير المستندات الإلكترونية ، لإعداد المستندات القانونية دعت اللجنة إلى استخدام لغة الترميز الموسعة (XML)³ ووافقت على اعتماد معايير مفتوحة لتطوير التطبيقات⁴.

في عام 2002 تدخلت المحكمة العليا لكندا والمحكمة الفيدرالية لكندا في تقييم الجدوى الفنية لنموذج مزود خدمة الإيداع الإلكتروني (EFSP) اكتشفوا الطرق التي يمكن أن تسمح بالانتقال إلى الوسائل الإلكترونية للتبادل والإدارة معلوماتهم.

¹ The Expansion of Electronic Filing A Report and Recommendations of the Structural Innovations Working Group Produced by the Structural Innovations Working Group of the Commission to Reimagine the Future of New York's Courts , January 2021.

² Hon. Jean-Jacques Fleury (ret.), "E-filing for the courts in Canada (an idea whose time has come)", Lex Electronica, March 2002, p. 19.

³ XML, pour Xtensible Markup Language اختصار للغة الترميز الموسعة ، هي لغة ترميز للأغراض العامة موصى بها من قبل W3C مثل HTML. XML هي مجموعة فرعية من لغة SGML. هذا يعني أنه بخلاف لغات الترميز الأخرى تحدد العلامات الخاصة بك. الغرض الرئيسي من هذه اللغة هو مشاركة البيانات بين الأنظمة المختلفة مثل الإنترنت.

⁴ quoted by James C. Middlemiss, "The Courts in a Digital World: Building a Canadian Electronic Filing Marketplace", Feasibility Report: Electronic Filing Service Provider Model, September 2002, p. 191

مع وضع ذلك في الاعتبار ، دخلوا في اتفاقية تعاونية مع Quick Law Systems¹ و SOQUIJ² و Juricert Services لتطوير وإثبات نظام من شأنه أن يسمح للممارسين من خلال مزود خدمة واحد بتقديم المستندات إلى محاكم متعددة ، كانت الخطة لاستخدام بوابة إلكترونية آمنة قائمة على الويب ومزود خدمة من القطاع الخاص يستخدمه المستشار القانوني لتقديم المستندات فيه وكذلك تبادل المستندات بين المتقاضين. كجزء من تقييمهم لنموذج EFSP ، قامت المحكمة العليا جنبًا إلى جنب مع المحكمة الفيدرالية الكندية باستطلاع آراء المحامين على الصعيد الوطني للحصول على تصوره واحتياجاتهم ومخاوفهم المتعلقة بالإيداع الإلكتروني كما تمت مراجعة استطلاعهم عن كثب .

بعد توقعات واستعداد أصحاب المصلحة جاء نموذج EFSP جنبًا إلى جنب مع النموذج الذي تم إجراؤه في منطقة تورنتو ، من المشاريع التجريبية الرئيسية التي شرعت فيها كندا في مهمة لتحسين تبادل المعلومات بين المحامين والمحاكم من خلال استخدام التكنولوجيا الإلكترونية.

سلطت مشاريع الإيداع الإلكتروني هذه الضوء على الحاجة إلى إنشاء منظمة كندية مخصصة لتطوير المعايير لتقديم نموذج مشترك لعمليات الإيداع الإلكتروني على غرار تلك الموجودة في الولايات المتحدة ليتم استخدامه من قبل نظام العدالة والمجتمع القانوني.

في أكتوبر 2005 ، أطلقت كندا Nexis³ Lexis مشروعًا تجريبيًا لحفظ الملفات الإلكترونية مع خدمة إدارة المحاكم (CAS) مما يمكن المحامين الكنديين تقديم الملف و المستندات إلكترونياً في إجراءات الملكية الفكرية أمام المحكمة الفيدرالية وافقت CAS على تطوير Nexis Lexis لحل مزود خدمة الملفات الإلكترونية المصمم خصيصًا لاحتياجات المحاكم الكندية والمحاكم الإدارية وشركات المحاماة والمحامين.

ثالثا / الهند

¹ هي قاعدة بيانات بحثية قانونية كندية إلكترونية تقوم بفهرسة قرارات المحاكم من جميع المستويات ، والتقارير الإخبارية ، والقوانين الإقليمية والفيدرالية، والمجلات ، والتعليقات القانونية الأخرى. كما أنه يوفر حالة citator وموجز الحالة. في عام 2002 تم شراء Quicklaw بواسطة LexisNexis وهي الآن شركة تابعة لشركة LexisNexis كندا

² Société québécoise d'information Juridique (SOQUIJ) هي منظمة تنشر قرارات المحاكم وبعض الهيئات والهيئات الإدارية. وهي منظمة شريكة لوزارة العدل في كيبك ، وهي تخدم ثلاثة عملاء متميزين: المواطنون والمهنيون القانونيون وكذلك طلاب وأساتذة كلية الحقوق.

³ LexisNexis هي مجموعة عالمية لها أنشطة في النشر الاحترافي وتقديم خدمات المعلومات القانونية والاقتصادية.

قدم رئيس القضاة في الهند (CJI) اقتراحًا إلى الحكومة المركزية بموجب رسالة مؤرخة في 2004/07/05 موجهة إلى وزير القانون والعدل لتشكيل لجنة إلكترونية لمساعدته في صياغة سياسة وطنية حول حوسبة القضاء الهندي وتقديم المشورة.

وافق مجلس الوزراء الاتحادي على الاقتراح وبالتالي صدر أمر المكتب بتاريخ 2004/12/28 من قبل وزارة القانون والعدل (وزارة العدل) لتشكيل اللجنة الإلكترونية برئاسة القاضي ج. بهاروكا ، يتضمن الجانب المستقبلي لمشروع eCourts¹ التقديم الإلكتروني للقضايا والاستفسارات عبر الإنترنت ومدفوعات رسوم المحكمة عبر الإنترنت وما إلى ذلك.

لإدارة البيانات تم بالفعل تطوير برنامج التطبيق بواسطة NIC والذي يسمى برنامج نظام معلومات القضية (CIS) للمحاكم الإقليمية والمحاكم الفرعية تم اختباره في العديد من المواقع التجريبية الرئيسية ويعمل الآن بكامل طاقته شمال شرق الهند في ظل محكمة جواهاتي العليا ، يُنظر إلى محكمة مقاطعة كامروب في ولاية آسام كموقع تجريبي في إطار مشروع المحاكم الإلكترونية أعمال تحضير الموقع بما في ذلك بناء غرفة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

نشر وتركيب مختلف الأجهزة وعناصر الشبكات بما في ذلك أنظمة معلومات كشباك شاشة اللمس ، ويتم تنفيذ برنامج CIS بالفعل في العديد من مجموعات المحاكم في مقاطعة كامروب وكذلك في محاكم المقاطعات المختلفة بموجب المحاكم الإلكترونية.

وقد تم بالفعل إنجاز المشروع في السلطة القضائية لمقاطعة كامروب و يتم تدريب القضاة وموظفي المحاكم على وحدات مختلفة من مشروع المحاكم الإلكترونية بالإضافة إلى تزويد الحكام بجهاز كمبيوتر محمول شخصي وطابعة ليزر واتصال بالإنترنت في إطار مشروع eCourts كما تمت استضافة موقع الويب الخاص بالسلطة القضائية المحلية في كامروب بالاسم www.kamrupjudicial.gov.in وهو قيد التشغيل بالكامل.

يتم تحميل قوائم السببية اليومية والأحكام والمعلومات الرئيسية المختلفة على أساس يومي كما يتم تركيب أنظمة معلومات الشباك في العديد من مجموعات المحاكم في إطار قضاء مقاطعة كامروب مما يساعد المتقاضين

¹ مشروع eCourts هو مشروع وضع المهمة (MMP) ، تم تنفيذه من قبل المركز الوطني للمعلومات (NIC) في إطار الخطة الوطنية للحكومة الإلكترونية (NeGP). تم إنشاؤه مع الهدف المتمثل في تقديم الخدمات لجميع أصحاب المصلحة الرئيسيين من خلال تمكين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز الأداء القضائي. في إطار هذا المشروع تم إنشاء شبكة بيانات قضائية وطنية (NJGD) لرصد حالة المعلقة في المحاكم الدنيا والعمل كمستودع لمعلومات القضية.

والمحامين ليس فقط على البحث في حالة القضية باستخدام إما رقم القضية والسنة أو اسم المدعي / المدعى عليه ولكن أيضًا للتحقق من الأوامر والأحكام اليومية¹.

3.3 التحديات التي تواجه نظام الإيداع الإلكتروني

من المهم تحديد التحديات التي تواجه نظام الإيداع الإلكتروني منذ البداية فمن الأسهل بكثير التخطيط والتعامل مع المشكلات والمخاوف عندما تكون على دراية بها، الإيداع الإلكتروني في المحاكم ينطوي على العديد من القضايا المعقدة و منها أكثر مجالات المشاكل التي يتم الاستشهاد بها هي الوصول العام ، وحقوق النشر ، والأمن ، وقواعد الإجراءات ، وإعادة توزيع التكاليف، نظام الملفات ، الشفافية والانفتاح مقابل الخصوصية ، تعليم المستخدمين ، الوقت والتكاليف ، فشل النظام.

أحد التحديات التي يجب مواجهتها مع الإيداع الإلكتروني هو أمن المعلومات والحماية من البيانات التي قد يتم تجميعها أو تعديلها بشكل غير صحيح من قبل أشخاص غير مصرح لهم سواء قبل الإبلاغ عنها أو أثناءها أو بعدها.

يمكن معالجة ذلك من خلال تنفيذ ضوابط مناسبة على أنظمة الملفات الإلكترونية (مثل جدار الحماية ، وكلمة المرور ، ومكافحة الفيروسات ، وما إلى ذلك). تطورت مجموعة متنوعة من تدابير السلامة بسرعة لمعالجة العديد من المخاوف ، وعلى الرغم من أنها لا تزال عاملاً رئيسياً ، يمكن حل المسائل المتعلقة بالأمن بشكل فعال للغاية في الوقت الحاضر. فعلى سبيل المثال تقدم التوقيع الرقمي أو الإلكتروني والتشفير والبنية التحتية للمفتاح العام (PKI) حلولاً صالحة على الرغم من كونها باهظة الثمن .

حماية الشفافية والعلنية في نظام العدالة هي قضية رئيسية أخرى لا سيما عندما ترتبط بالحاجة إلى الوصول إلى المعلومات الإلكترونية الناتجة عن الإيداع، تغيير التوازن الدقيق بين مبدأ أن المحاكم يجب أن يُنظر إليها على أنها مفتوحة و علنية ويمكن الوصول إليها ومخاوف الخصوصية لدى المشاركين. ، فإن إنشاء قاعدة بيانات متكاملة قابلة للبحث على الويب يفتح الأبواب أمام عدد أكبر من أفراد الجمهور الذين يصلون إلى المعلومات مما كان عليه الأمر تقليدياً .

¹ E-Committee Supreme Court of India, "National Policy and Action Plan for Implementation of Information and Communication Technology in the India Judiciary (1st Aug, 2005) 5-6, available at <http://supremecourtindia.nic.in/pdf/ecommittee/action-plan-ecourt.pdf> (Visited on August 31, 2017).

ومن المسلم به عمومًا أن بعض أشكال الحماية للخصوصية المتأصلة في عبء البحث من خلال الإيداعات الورقية غير موجودة في العالم الإلكتروني و أي محاولات من قبل محكمة لتقييد الوصول إلى المعلومات المتعلقة يمكن أن تواجه أسباب الخصوصية مقاومة من قبل الجماعات الداعمة للمحاكم المفتوحة.

هناك أيضًا التحدي المتمثل في تثقيف المستخدمين حول فوائد استخدام الإيداع الإلكتروني لتقليل استخدام الورق حيث يلعب الاتصال دورًا رئيسيًا عند تقديم أي فكرة أو طريقة جديدة للقيام بالأشياء كما يجب أن يقتنع المشاركون في أنظمة حفظ الملفات الإلكترونية بفوائدها وأن يكونوا على دراية بوظائفها.

تشمل التحديات الأخرى عوامل التكلفة والوقت ، وجدت المحاكم أن تكامل المستندات الإلكترونية مع نظام إدارة المحتوى معقد للغاية ويستغرق وقتًا طويلاً فالأطر الزمنية المطلوبة لتنفيذ الإيداع الإلكتروني بشكل صحيح ترفع التكاليف وتواجه المحاكم معضلة حل المشكلة أكثر تكلفة من تكلفة المشكلة نفسها.

آخر مشكلة مشتركة لها علاقة بالنظام نفسه فيجب مراعاة احتمالية عدم توفر الإنترنت فجأة سواء في المحكمة أو في مكتب المحاماة ، وبالتالي يجب مراعاة الحلول البديلة في خطة التنفيذ ، ففي عالم الإيداع الإلكتروني فإن إيقاف الخدمات يشبه إغلاق أبواب المحكمة غير انه يمكن تجنب هذا الإزعاج بسهولة من خلال أحكام النسخ الاحتياطي للأوقات التي يكون فيها نظام efilng معطلاً و تمثل الخيارات الطلب الهاتفية أو الفاكس حلولاً مؤقتة مقبولة محتملة يجب أن تحددها القواعد الإجرائية الجديدة لتلخيص مزايا التسجيل الإلكتروني والوصول إلى معلومات المحكمة¹.

يبدو أنها هناك استراتيجيات تفوق العيوب قابلة للتخفيف من المخاطر الرئيسية من حيث صلتها بالإيداع الإلكتروني وأهمها التخطيط بعناية وتعيين مهمة المشروع لمدير قادر للغاية وفريق كفؤ.

4. الخاتمة :

أصبح الإيداع الإلكتروني أداة أساسية اليوم لتحسين الوصول إلى العدالة لجميع المتقاضين في جميع أنحاء العالم. فخلال المراحل الأولى من الإيداع الإلكتروني أي منذ أكثر من 20 عامًا كان من المعقول توسيع نطاق الإيداع الإلكتروني في مراحل تتطلب موافقة تشريعية ولكن هذه العملية اليوم أصبحت قديمة وغير فعالة حيث فرضت جائحة COVID-19 الحاجة إلى السماح بتوسيع كبير في الملفات الإلكترونية بوتيرة متسارعة من أجل

¹ Roger Winters, "Future Trends in State Courts, Time for Electronic Court Records", National Center for State Courts, 2004.

أن تستجيب العدالة للمتطلبات التكنولوجية لعالم اليوم . و قد توصلت دراسةنا إلى كل من النتائج و التوصيات التالية

النتائج :

- سيوفر الإيداع الإلكتروني بديلاً مثيراً للاهتمام للطريقة التي يتم بها التعامل مع الإيداعات وأرشفتها حالياً ، كما يوفر نهجاً جديداً لنشر المعلومات و حل جذاب للعقبة الجغرافية و الزمنية للولاية القضائية التي تعمل في وقت واحد.
- يمكن أن توفر التكنولوجيا توفيراً حقيقياً في التكلفة لأنظمة المحاكم في تخزين السجلات الإلكترونية بدلاً من السجلات الورقية حيث أشارت إحدى الدراسات الوطنية التي أجرتها وزارة العدل الأمريكية في عام 1999 إلى أن حوالي خمسين بالمائة من نفقات تشغيل المحكمة تُعزى إلى معالجة وتخزين المستندات الورقية
- الاتجاه في إدارة معلومات المحكمة هو الابتعاد عن السجلات الورقية نحو السجلات الإلكترونية ... لقد أثبتت السجلات الإلكترونية أنها أسهل بكثير في التخزين والإدارة والمشاركة والتطهير . لأول مرة في عدد متزايد من المحاكم ، أصبح سجل الكمبيوتر هو الأصل والسجل الورقي هو النسخة.

التوصيات :

- فمن المثير للجدل ما إذا كان الإيداع الإلكتروني سيقبل حقاً من كمية الورق المخزن بسبب الميل الطبيعي للأفراد إلى تفضيل التعامل مع الورق بدلاً من القراءة من شاشة الكمبيوتر كما لا يزال الورق حتى يومنا هذا هو الوسيلة المفضلة للعديد من مستخدمي المحاكم حتى لو قام عدد أكبر من الأشخاص بإنتاج المستندات والتواصل إلكترونياً فهناك شيء واحد مؤكد ، من أجل زيادة الفوائد الممكنة من الإيداع الإلكتروني من الضروري أن تصبح المستندات الإلكترونية في النهاية السجل الرسمي لا معنى لقبول الملفات الإلكترونية إذا كنا لا ننوي استخدامها إلكترونياً.
- سيؤدي تنفيذ التغييرات التشريعية المواكبة لتكنولوجيا إلى تعزيز الوصول إلى العدالة دون تأخير ، مع الاستمرار في حماية مصالح المتقاضين الذين يمثلون أنفسهم والمحامين الذين يواجهون التحديات التقنية. فلا بدا من وجود دعم لتوسيع الإيداع الإلكتروني إلى تعزيز إنشاء نظام قضائي أكثر كفاءة وفعالية .

5 . قائمة المراجع

المقالات :

- ط د / بدغيو امال , د عرشوش سفيان , التقاضي الإلكتروني ودوره في ضمان سير مرفق العدالة خلال جائحة كوفيد19, مجلة العلوم القانونية والاجتماعية , الجلفة- الجزائر , المجلد السادس , العدد الثالث , سبتمبر 2021.
- Hon. Jean-Jacques Fleury (ret.), "E-filing for the courts in Canada (an idea whose time has come)", Lex Electronica, March 2002.
- Roger Winters, "Future Trends in State Courts, Time for Electronic Court Records", National Center for State Courts, 2004.
- Travis Olson, Esq., Marsha Edwards, and Hon. Arthur M. Monty Ahalt (ret.), A Guide to Model Rules for Electronic Filing and Service, LexisNexis File & Serve, 2003.
- William A. Fenwick and Robert D. Brownstone, *Electronic Filing: What Is It - What Are Its Implications?*, 19 Santa Clara High Tech.L.J. 181 (2002). Available at: <http://digitalcommons.law.scu.edu/chtlj/vol19/iss1/5>

التقارير :

- Electronic Case Files in the Federal Courts: A Preliminary Examination of Goals, Issues, and the Road Ahead", Discussion Draft, March 1997
- E-Committee Supreme Court of India, "National Policy and Action Plan for Implementation of Information and Communication Technology in the India Judiciary (1st Aug, 2005) 5-6, available at <http://supremecourtindia.nic.in/pdf/ecommittee/action-plan-ecourt.pdf> (Visited on August 01, 2022).
- ELECTRONIC FILING: ASSESSING ITS FEASIBILITY FOR TRADE DISPUTES ADMINISTERED BY THE NAFTA SECRETARIAT An Analysis of the Issues Involved in the Successful Implementation of Electronic Filing, Institute for Court Management Court Executive Development Program ,Phase III Project, May 2006.
- quoted by James C. Middlemiss, "The Courts in a Digital World: Building a Canadian Electronic Filing Marketplace", Feasibility Report: Electronic Filing Service Provider Model, September 2002.
- SUPREME COURT OF OHIO ADVISORY COMMITTEE ON TECHNOLOGY AND THE COURTS (ACTC), INTEGRITY OF THE COURT RECORD SUBCOMMITTEE GOALS,. available <http://www.sconet.state.oh.us/ACTC/subcommittees.asp>
- The Expansion of Electronic Filing A Report and Recommendations of the Structural Innovations Working Group Produced by the Structural Innovations Working Group of the Commission to Reimagine the Future of New York's Courts , January 2021.
- United States Dep't of Justice v. Reporters Comm. for Freedom of the Press, 489 U.S. 749, 762, 780 (1989), available at <http://laws.findlaw.com/us/489/749.html>